إستراتيجية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا للتعليم من أجل التنمية المستدامة

د.فاطمة الزهراء قيطة – جامعة الوادي

د. يعقوب بن الصغير– جامعة قسنطينة 3

تاريخ الاستلام :2019/07/09 ؛ تاريخ القبول : 2019/10/06 ؛ تاريخ النشر : 2019/12/30

الملخص

لا شكَّ أنَّ التَّعليم يُعد واحداً من أهم الجبهات الحضارية التي تُشكل رهان المجتمعات المتقدمة، لما للتَّعليم من فرص أوفر في الرَّفع من الحضور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لمجتمعات القرن الحادي والعشرين، بحيث لم يعد التَّعليم التَّقليدي قادراً على استيعاب التحولات الجذرية التي طرأت على الحياة اليومية، خصوصاً أمام تزايد اتساع رقعة العالم الافتراضي – إن صحَّ التَّعبير – على حساب تقلص الواقع في شكله الفيزيقي، ولعلَّ تجارب الكثير من دول العالم اليوم كاليابان وغيرها، لخيرُ ناقوسٍ يُدقُّ إيذاناً بضرورة إعادة النَّظر كليًا في فهمنا للتَّعليم وعلاقته بجودة الحياة.

كلمات مفتاحية: التَّعليم التَّقليدي – التَّعليم عن بُعد–التَّكوين –الرَّسكلة وتجديد المعارف – تكنولوجيا الاتصال الحديثة – التنمية المستدامة .

مقدمة:

"تتمثل رؤيتنا إلى المستقبل في إقامة منطقة تعتنق قيما مشتركة هي التضامن والمساواة والاحترام المتبادل بين الأشخاص والبلدان والأجيال، وهي منطقة سمتها التنمية المستدامة، (...) والتعليم، بالإضافة إلى كونه حقا من حقوق الإنسان، فهو شرط لابد منه لتحقيق التنمية المستدامة وأداة لا غنى عنها لصلاح الحكم واتخاذ القرارات وتعزيز الديمقراطية، لذلك فإن التعليم من أجل التنمية المستدامة من شأنه أن يساعد في ترجمة رؤيتنا إلى الواقع"

بهذه الأسطر ابتدأت لجنة الأمم المتحدة لأوروبا تقريرها حول الدور الكبير والأهمية البالغة للتعليم في تحقيق التنمية المستدامة للدول، فالتعليم من أجل التنمية المستدامة ينمي ويعزز قدرة الأفراد والجماعات والمجتمعات والمنظمات والبلدان على تبني أحكام واختبارات تخدم التنمية المستدامة، ومن شأنه أن يحدث تغييرا في عقليات الأشخاص فيمكّنهم بذلك من جعل العالم أكثر أمنا وعافية وازدهارا.

في سياق متَّصل، تضمنت أهداف التنمية المستدامة 17 هدفا و169 غاية، و229 مؤشراً، بحيث يعتبر التعليم الهدف الرابع، بـ 07 غايات و03 وسائل للتنفيذ، لما له من أثر على جدول أعمال التنمية المستدامة،

فالحصول على تعليم جيد يعتبر الأساس الذي ترتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما تسعى إليه كل دول العالم.

ولا شكَّ أنَّ التَّعليم يُعد واحداً من أهم الجبهات الحضارية التي تُشكل رهان المجتمعات المتقدمة، لما للتَّعليم من فرص أوفر في الرَّفع من الحضور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لمجتمعات القرن الحادي والعشرين، بحيث لم يعد التَّعليم التَّقليدي قادراً على استيعاب التحولات الجذرية التي طرأت على الحياة اليومية، خصوصاً أمام تزايد اتساع رقعة العالم الافتراضي – إن صحَّ التَّعبير – على حساب تقلص الواقع في شكله الفيزيقي، ولعلَّ تجارب الكثير من دول العالم اليوم كاليابان وغيرها، لخيرُ ناقوسٍ يُدقُّ إيذاناً بضرورة إعادة النَّظر كليًا في فهمنا للتَّعليم وعلاقته بجودة الحياة.

لقد آمنت كثيرٌ من دول العالم اليوم إلى ضرورة الاستثمار الأمثل في تكنولوجيات الاتصال الحديثة خصوصاً في الشق التعليمي، لما يُوفِّره من اقتصاد في التكلفة والجهد والوقت المبذول؛ على اعتبار أنَّ العملية التَّعليمية لم تعد تتطلب الحضور الفيزيقي/ الجسدي للمعلم والمتعلم معاً في فضاءٍ يُحدِّده الطرفين؛ فالوساطة الافتراضية والوسائل التكنولوجية المتاحة التي مكنت الفرد من تجاوز ثنائية المكان والزمان غيَّرت كلياً من هذا المعطى المرهق.

الجزائر، تُعتبر واحدة من دول العالم العربي التي فرضت نفسها وسط هذا الرهان الحضاري التكنولوجي– وإن جاء متأخراً – رغم التعقيدات والنقائص التي لا تزال تُعيق هذا التَّحول الحتمي نحو نقطة الوصول، ولعلَّ الخيار الذي اتخذته وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي في قرارهارقم 932 المؤرخ في 28 جويلية من العام 2016 الصادر في نسختيه العربية والفرنسية، والذي يتضمن "كيفيات تنظيم المرافقة البيداغوجية لفائدة الأستاذ الباحث حديث التوظيف"، لخيرُ دليل على التوجه الجديد لإحداث ثورة مدروسة في طرائق وأشكال التَّعليم الجامعي مستقبلاً على اعتبار أن أهم المقاييس المحورية التي سيتكوَّن فيها نخبة الجامعة (الأساتذة) هي مقاييس ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتَّعليم عن بعد وتكنولوجيا الاتصال، كمقياسي C2I و E-learning.

استتباعاً لما سبق فلا تنمية من دون تعليمٍ نوعي، ولا تعليم نوعي دون تعليمٍ يستثمر في عطايا ومزايا تكنولوجيات الاتصال الحديثة... وكثيرُ من تجارب العالم تُثبت هذه المعادلة (التَّعليم النَّوعي = التَّعليم الإلكتروني)،

التَّعليم المستمر، المتواصل والمفتوح الذي لا تعيقه نقص المرافق، وضعف التأطير والظروف المناخية المتقلبة؛ التَّعليم الذي لا يتركُ هامشاً لتبرير الفشل بالمرَّة.

وعلى ضوء ما سبق تُثار إشكالية هذه الورقة العلمية في الآتي:

كيف استثمر فضاء التَّعليم في الفرص التي منحتها التكنولوجيات الاتصالية الحديثة؟ وكيف أمكن لجودة التعليم أن تكون أحد أهم المؤشرات العالمية في التَّنمية المستدامة؟

واتِّكاءً على هذه الإشكالية، خيطت بعض التساؤلات الفرعية:

- ما أهم حقول وفضاءات التَّنمية المستدامة؟
- ما علاقة التعليم بتحقيق التنمية المستدامة؟ وماذا نقصد "بالتعليم عن بعد" وما هي شروط الجودة فيه؟
- ما ملامح التجربة الجزائرية في إدراج تكنولوجيا التَّعليم ضمن مخطَّطاتها التنموية؟

حقول وفضاءات التنمية المستدامة:

تعددت تعريفات التنمية المستدامة عبر تطورها خلال العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين وعلى الرغم من تباين المصطلحات والكلمات التي وردت حولها، فإنها لا تختلف كثيرا في جوهرها ومحتواها.

فهي حقل معرفي يتصف بالتداخل والتكامل والتراكم لما طرحته حقول المعرفة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، إضافة إلى حقول المعرفة التطبيقية ذات الصلة بالبيئة ومكوناتها المختلفة، وإن التنمية المستدامة ليست حقلا علميا مستقلا عن بقية الحقول، وإنما هي حصيلة تفاعلها وتوظيفها في القضايا ذات العلاقة بأبعادها. فهي براديم جديد لمجتمع المعرفة من مختلف حقولها وتوظيفها ، لتحقيق التنمية المتواصلة والمتوازنة[1].

ولقد طرحت لجنة برونتلاند رئيسة وزراء النرويج في تقريرها المقدم إلى هيئة الأمم المتحدة عام 1987 تعريفا شاع انتشاره عالميا مفاده:

[1] عامر خضير الكبيسي وآخرون، **دراسات حول التنمية المستدامة**، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2015، ص14.

"أن التنمية المستدامة نمط جديد للتنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"[2] تقرير بعنوان مستقبلنا المشترك

ويمكن تلخيص مفهوم التنمية المستدامة بقيام الأجيال الحالية من البشر بالعمل على توفير حاجاتها في الحاضر دون التغافل عن المستقبل بالحرص على عدم استنزاف الثروات الطبيعية وادخار نصيب أكبر منها للغد مع بذل أقصى الجهد على عدم تلويث البيئة بدرجة تجعل من المستحيل على أجيال المستقبل أن تباشر الحياة بالمستوى الذي نعمت به الأجيال السابقة[3].64

ومن المعلوم أن هناك جهودا دولية أسست لهذه اللجنة ولهذا التقرير، وترجع إلى مطلع الستينات من القرن العشرين، حين شعر المهتمون بمخاطر البيئة وتلوثها بأن الأمر لم يعد شأنّا محليّا، وتحركت اليونسكو الدولية ونادي روما، ليحذرا من استمرار تدهور واستنزاف الثروات الطبيعية.

ومن بين الجهود الدولية التي أسهمت في بلورة هذا النهج المستدام للتنمية نذكر:

- انعقاد مؤتمر ستوكهولم بالسويد عام 1972، الذي عُني بالإنسان والبيئة
- صدور التقرير الدولي المشهور، وعنوانه "حدود النمو" بمشاركة العالمة Donella Meadows وزوجها.
- مؤتمر ري ودي جانيرو في البرازيل عام 1992، الذي سُمي قمة الأرض
- المؤتمر العالمي للسكان والتنمية الاجتماعية بالقاهرة عام 1994، وأعقبه مؤتمر المرأة في بكين عام 1995، ثم القمة الاجتماعية في كوبنهاجن عام 1995 وهكذا توالت مؤتمرات المرأة والسكان لتُعقد سنويّا.

كما أن التنمية في القرن الحادي والعشرين فكرة ذات أبعاد متعددة تقوم على خمس دعائم أساسية كلها لازمة للتوصل إلى تنمية مستدامة[4]:

رأس المال: تخطيط اقتصادي عام حكيم وإدارة مالية راشدة

---

[2] المرجع نفسه، ص15

[3] جامعة الملك عبد العزيز، **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول**، سلسلة دراسات نحو مجتمع المعرفة، مركز الانتاج الاعلامي، الاصدار 11، جدة، ص03.

[4] المرجع نفسه، ص06.

الممتلكات العينية: ملكية البنية التحتية من مباني وماكينات وطرق ومحطات توليد طاقة وموانئ.

القوى البشرية: الصحة الجيدة والتعليم اللازم للحفاظ على سوق العمالة.

الرصيد الاجتماعي: حرفية الناس ومقدراتهم والمؤسسات والعلاقات والأعراف التي تشكل كفاءة.

الثروة الطبيعية: الموارد الطبيعية التجارية وغير التجارية والخدمات البيئية التي توفر متطلبات الحياة بما في ذلك الطعام والماء والطاقة والملابس وطرق معالجة النفايات وسبل مواكبة الأجواء وسائر الخدمات لدعم الحياة.

ولقد حُددت للتنمية المستدامة أهداف واضحة المعالم أطلق عليها اصطلاحا الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ، اتفقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، سنة 2000، ولقد أرفقت بهذه الأهداف المؤشرات التي ستُتبع لقياس التقدم الذي ستحققه هذه الدول مجتمعة ومنفردة، ولقد تضمنت ثمانية أهداف أساسية، وترتبط بها 21 غاية، و60 مؤشرا للقياس، والأهداف[5] هي:

1- القضاء على الفقر المدقع والجوع
2- تعميم التعليم الابتدائي لجميع مستحقيه
3- تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة
4- تقليل وفيات الأطفال
5- تحسين الصحة النفسية
6- مكافحة الإيدز، والملاريا، والأمراض الأخرى.
7- كفالة الاستدامة البيئية
8- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

وقد أصدرها الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك_كوفي عنان_ بقوله[6]:

[5] عامر خضير الكبيسي، مرجع سابق، ص 18.
[6] المرجع نفسه، نفس المكان.

"إن لدينا من الوقت ما يتيح لنا بلوغ هذه الأهداف في العالم أجمع، وفي معظم البلدان ، بل وفي كل بلد ، لكن شريطة أن نقلع عن العمل بالأساليب التقليدية السائدة والمعتادة، أن النجاح يستلزم عملا دؤوبا مفردا، ويتحتم علينا أن نبدأ من الآن".

البعد التعليمي والتنمية المستدامة:

لا يزال التعليم من أجل التنمية المستدامة في تطور كمفهوم واسع وشامل يضم قضايا بيئية واقتصادية واجتماعية مترابطة، ويوسع نطاق مفهوم التعليم البيئي الذي يتناول طائفة عريضة وفي ازدياد من المواضيع المتعلقة بالتنمية، كما أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يشمل عناصر مختلفة من التنمية وأشكال التعليم المستهدفة الأخرى لذلك ينبغي أن يتوسع نطاق التعليم البيئي، وأن تكمله مع ميادين التعليم الأخرى في إطار نهج تكاملي يتوخى التعليم من أجل التنمية[7].

لذلك نجد أن عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005_2014)، الذي تقوم اليونسكو فيه بدور الوكالة الرائدة يسعى إلى إدماج مبادئ التنمية المستدامة وقيمها وممارساتها في جوانب التعليم والتعلّم جميعها بهدف معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية التي يواجهها العالم في القرن الحادي والعشرين.

ولقد حددت اليونسكو 10 جوانب أساسية تدعم جودة التعليم تتعلق بالفرد المتعلم ونظام التعليم[8].

خمسة من هذه الجوانب هي على مستوى المتعلم، بما في ذلك:

- الوصول إلى المتعلم أو التلميذ
- التعرف على قدرة المعلومات التي يملكها المتعلم وخبراته.
- صنع المحتوى ذو علاقة
- استخدام إجراءات تدريس وتعليم متنوعة
- دعم بيئة التعليم

[7] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير لاستراتيجية الامم المتحدة الاقتصادية لاوروبا للتعليم من أجل التنمية المستدامة، 2005، ص04.

[8] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التربية من أجل التنمية المستدامة كتاب مرجعي، 2013، ص15.

ولقد أشار (Schmidt) إلى ضرورة مراعاة مجموعة خصائص بغية تعزيز اسهامات التعليم في تحقيق التنمية المستدامة كما يلي[9]:

- إن دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة يرتكز بشكل رئيس على أربعة أعمدة أساسية تتمثل في (التعلم من أجل المعرفة، التعلم من أجل العيش، التعلم من أجل العمل،التعلم من أجل نقل المعرفة).
- يتعامل مصطلح التنمية المستدامة في التعليم مع تحقيق عالم عادل وسلمي يضمن استدامة الموارد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية).
- تشجع التنمية المستدامة في مجال التعليم على تشخيص احتياجات الأفراد للتعلم والتعليم والمضي قدما نحو صياغة أهدافهم وتوفير المصادر الملائمة لتحقيق هذه الأهداف وتطبيق استراتيجياتهم فضلا عن القيام بتقييم نتائج العملية التعليمية برمتها.
- إن التنمية المستدامة في مجال التعليم تنظر إلى أن تحقيق الأهداف على المستوى المحلي لها العديد من التأثيرات الدولية في غالب الأحيان.
- إن للتعليم دور هام في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال إيجاد الحلول للمشكلات الدولية والمحلية.
- يعمل التعليم على ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة في عقول الشعوب والأفراد، الأمر الذي ينعكس على تحقيق مفهوم جودة الحياة.
- يركز التعليم على استخدام مختلف التقنيات التعليمية فضلا عن تركيزه على مبدأ العمل الجماعي وتحسين جودة الحياة بغية تحقيق مفهوم التنمية المستدامة.

وبالتالي فإن تنفيذ برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة، يحتاج إلى الاهتمام بالمجالات التالية: تحسين التعليم الأساسي، وإعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة وزيادة مستوى الوعي العام وتشجيع التدريب.

[9] الياس سالم، ام السعد سراي، نظم تطبيق إدارة الجودة الشاملة وآلياتها في التعليم العالي في ظل التنمية المستدامة، منشور في كتاب المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016، ص 381.

وينبغي أن يعزز التعليم من أجل التنمية المستدامة احترام وفهم الثقافات المختلفة وأن يحتضن مساهماتها، ويتعين الإقرار بدور الشعوب الأصلية وإشراكها في عملية وضع البرامج التعليمية، وينبغي تقدير المعارف التقليدية والمحافظة عليها بوصفها جزءا لا يتجزأ من التعليم من أجل التنمية المستدامة.

كما يجب تشجيع المتعلمين في جميع المستويات على التفكير والتأمل بطريقة منظمة ونقدية وابتكارية على الصعيدين المحلي والعالمي، فيستطيع المعلم عن طريق استخدام أساليب تدريس متنوعة مساعدة المتعلم على التوظيف والاستفادة من مختلف عمليات التعلم، فالتنوع يصبح لدى المتعلم فرصة للنمو الثقافي وتعزيز مهاراتهم وقدرتهم على التعلم والتفكير، لكي تُحقق جودة التعليم والتي تعني أن احتياجات المتعلمين الفردية تأخذ في الاعتبار وتعالج وتدمج عند إعداد وتقديم وتطوير الدرس، باستخدام أساليب تدريس متنوعة[10].

ولكي يكون التعليم من أجل التنمية المستدامة فعالا يجب أن يُعالج بطريقتين[11]:

_من خلال تكامل مواضيع التعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع المواد والبرامج والدورات ذات الصلة.

_من خلال توفير برامج ودورات محددة خاصة بالموضوع

_ أن يركز على تجارب التعلم التي تتوخى التمكين والتي توطد السلوك المراعي للتنمية المستدامة في المؤسسات التعليمية وأماكن العمل والأسر والجماعات المحلية.

_أن يستخدم طائفة عريضة من الأساليب التعليمية التشاركية المصممة بطريقة تلائم المتعلم والتي تركز على العمليات والحلول، وفضلا عن الأساليب التقليدية، ينبغي أن تشمل طائفة الأساليب هذه ضمن أشياء أخرى المناقشات ورسم خرائط لتوضيح المفاهيم والتصورات والبحث الفلسفي وتوضيح القيم والمحاكاة والسيناريوهات ووضع النماذج والتمثيل والألعاب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[10] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول إستراتيجية الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ص05.

[11] المرجع نفسه، ص07.

وفي حديثنا عن التكنولوجيا لابد من الإشارة إلى الصيغة الجديدة التي باتت تعتمدها العديد من الدول لمسايرة التغيرات العالمية على مستوى التعليم، وهو ما أطلق على تسميته بالتعليم عن بعد أو التعليم الالكتروني، ويعتبر أسلوبا جديدا يتيح للفرد المتعلم استخدام التكنولوجيا في العملية التعلمية عن بعد.

فلسفة "التَّعليم عن بُعد" وشروطه:

يقصد بالتَّعليم عن بُعد الفصل بين المعلم والمتعلم مع الاعتماد على تنظيم تربوي تؤدي فيه ايه الوسائط التكنولوجية دوراً كبيراً في ربط المعلم بالمتعلم، من أجل تنفيذ المحتوى التعليمي للمقرر الدراسي، مع إمكانية عقد لقاءات دورية بين الطرفين لتحقيق أهداف محددة تعليمية وبيداغوجية. [12]وبهذا فالتَّعليم عن بعد هو التعليم الذي يتحقق رغم بُعد الطرفين (المعلِّم والمتعلِّم) عن بعضهما البعض، وذلك عبر وساطة تكنولوجية تُحقق الهدف المنشود. مع اعتبار مقدرة هذه التكنولوجية على استيعاب ونقل المعرفة المقترحة لمتلقيها. [13]

والملاحظ في هذا الصَّدد تداخل المفاهيم والمسميات فيما يتعلق بهذا النَّوع من التَّعليم الحديث، فتارة نجده تحت مسمى التَّعليم عن بُعد، وتارة نجده تحت مسمى التَّعليم الإلكتروني، وتارة أخرى تحت مسمى التَّعليم الرقمي... وربما هنالك مسميات أخرى في وصف هذا التَّعليم، لكن المؤكد هو أنَّ هذا التَّعليم تعليمٌ يحتاج إلى الوساطة وإلى التكنولوجية التي تربط المعلِّم بالمتعلِّم في سيرورة هذه العملية، وبشكل عام تتطلب العملية التَّعليمية الإلكترونية توافر هذه العناصر الأساسية:

---

[12] محمد بطاز والفقهاء عصام نجيب، طرائق التعليم عن بعد وأساليبه.

نقلاً عن:عقيلة أوطيب، **التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في التعليم – دراسة وصفية تحليلة للتعليم عبر الانترنت –**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر (غير منشورة)، الموسم الجامعي، 2007/2006، ص 16.

[13] يعقوب بن الصغير، مداخلة مقترحة حول **إشراك الأستاذ الجامعي في مشروع التَّعليم عن بُعد– الخطة التكوينية البيداغوجية لأساتذة جامعة قسنطينة 3 أنموذجاً**– المزمع المشاركة بها في الملتقى الدولي الأول حول هندسة التكوين في منظومة التعليم الإلكتروني، بجامعة التكوين المتواصل، بالتنسيق مع مخبر الهندسة البيداغوجية الحديثة في التعليم والتكوين المتواصل، يومي 25 و 26 فيفري 2019، الجزائر العاصمة.

المعلِّم: وهو الشخص المسؤول على نقل المعارف والعلوم والخبرات إلى المتعلِّمين بالطريقة التي يراها أجدى للوصول إلى الأهداف المرسومة، ويُشترط فيه ملكية الوسيط أو التقنية التي تمكنه من عملية التَّعليم، بالإضافة إلى امتلاك المهارة التقنية وفهم التكنولوجياً فهماً كافياً لأداء مهمته.

المتعلِّم: وهو العنصر المستهدف من العملية الشاملة؛ وهو الشخص الذي يتلقى هذه المعارف والعلوم والخبرات ويحاول فهمها واستيعابها بنية توظيفها في حياته العلمية والعملية، ويُشترط فيه أيضاً امتلاك الوسيط والمهارة معاً، مع المواظبة في متابعة الدروس والحصص واللقاءات المبرمجة في الخطة التعليمية.

الوسيط أو التكنولوجية: أهم عنصر في العملية التعليمية الإلكترونية، على اعتبار أن التكنولوجية هي التي أضفت البُعد الجديد على التَّعليم التقليدي، ويمتاز الوسيط النموذجي في العملية؛ باللَّا تعقيد، سهولة الاستخدام، المرونة التَّكلفة المنخفضة، الجهد البسيط... وغيرها من المميزات التي تجعل من هذا الوسيط في خدمة المعلم والمتعلم معاً كأن نتحدث عن المنصات الإلكترونية مثلاً.

السِّياق: وهو الفضاء الافتراضي اللَّا محدود الذي يتيح الجمع بين المعلِّم والمتعلمين، وهو الفضاء الذي لا تعيقه ثنائية المكان والزمان مثلما كان عليه الحال مع التَّعليم التَّقليدي الذي يتحدد في القسم أو القاعة أو المدرج أو أي فضاء موجود معلن عنه.

رسم السياسات: دون أدنى شك أن التَّعليم عن بُعد يرتبط بخارطة طريق على المديين القريب والبعيد، يسعى من خلالها صناع القرار إلى الوصول إلى جملة من الأهداف؛ بحيث أنَّ العملية التَّعليمية في صورتها الحديثة ترتبط بخطة مدروسة توفر البيئة المناسبة لذلك، وتضمن القوى البشرية واللوجيستيكية لإحقاق الهدف العام، خصوصاً وأنَّ فلسفة التَّعليم عن بعد تتطلب جانباً من توافر الوسائل والأدوات والتقنيات الحديثة.

وبشكلٍ عام، فإنَّ المعلِّم في مشروع التَّعليم العام – سواء تعليم تقليدي أو إلكتروني – أهمية بالغة في رسم وتحقيق الأهداف المرجوة، وما يؤكد محورية هذا الطرف الفاعل هو ما أشار إليه **محمد مدني زكري وأخرون**، إذ وبحسب هذا الأخير فإنَّ عدداً من الدراسات التربوية أشارت إلى أنَّ دور الأستاذ يصل – بشكل عام – إلى 60% من التَّأثير في شخصية الطالب/ المتعلِّم، بينما تشترك باقي العناصر الأخرى مجتمعة في العملية التربوية بحوالي 40%

فقط.[14] كشخصية ونوعية المعلمين/ المتلقّين، الأدوات والوسائل المستخدمة، السياسات التَّعليمية المنتهجة والسياق العام الذي تتم فيه العملية التعليمية.

التجربة الجزائرية في إدماج تكنولوجيا التعليم في مخططاتها التنموية:

أجرت الباحثة عائشة بوكريسة دراسة تطرقت فيها إلى أهم مؤشرات قياس تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مرحلة التعليم الابتدائي بالجزائر، حيث توصلت إلى النتائج التالية[15]:

_اهتمام الدولة بإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية من خلال الخطابات والقوانين.

_ تجهيز المؤسسات التعليمية عن طريق مديريات التربية التابعة لوزارة التربية الوطنية بكل ما تحتاجه من معدات ووسائل ، وفي مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال تم تجهيز معظم المؤسسات بالحواسب.

_في إطار إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم تم إبرام اتفاقية مع مؤسسة اتصالات الجزائر لإقامة شبكة انترنت خاصة بقطاع التربية الوطنية.

_ تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم للجميع، من خلال إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في محيط التلميذ وفي أهداف التعليم وطرائقه والتأكد من قدرة التلاميذ على استخدامها بفعالية من السنوات الأولى للتمدرس.

وتتمثل أهمية تكنولوجيا التعليم حاليا بالنسبة لمؤسسات التعليم في الجزائر بدورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة على المستوى البشري، حيث تسعى المؤسسات التربوية والجامعية في مجال التكوين والبحث بالإضافة إلى الجانب التعليمي، إلى إقامة شبكة معلوماتية داخلية بغية الربط بشبكة الانترنت على مدار 24 ساعة، وذلك لتمكين

---

[14] محمد مدني زكري وأخرون، التأهيل التربوي للمرس الجامعي، دراسة ميدانية لجامعة الملك فيصل،
نقلاً عن:منية حواس، **الأستاذ الجامعي والقراءة، دراسة مسحية تحليلية لعينة من اساتذة جامعة الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر (غير منشورة)، الموسم الجامعي، 2005/2004، ص 59.

[15] عائشة بوكريسة، تكنولوجيا التعليم من أجل التنمية المستدامة في الجزائر : ماهو المستقبل الذي نريده للتعليم بين توجيهات وزارية وتطبيقات عملية، منشور في البوابة الوطنية للمجلات.

الطلبة والأساتذة من تصفح المواقع التي تهمهم، كما تمنحهم فرصة الاتصال خاصة بالجامعات والمراكز البحثية على المستوى العالمي ، ومن جهة أخرى تقوم الجامعة بتوفير الإمكانيات المادية الضرورية واللازمة للتكوين بهدف جعل التكوين يتميز بالطابع التطبيقي أكثر من كونه تكوينا نظريا فقط، لذا فإن تكنولوجيا التعليم تمكن من[16]:

- تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات ما بين الجامعة وعالم الشغل.
- تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن
- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لاسيما منها تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.
- التفتح أكثر على التطورات العالمية وخاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.

ويعتبر التعليم الالكتروني وجها من أوجه الاستخدام التكنولوجي في العملية التعليمية فلقد بدأت معالم التَّوجه الجديد نحو التعليم الإلكتروني في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، وإن كانت الانطلاقة جد محتشمة ولا تُعبر عن روح التعليم عن بعد، وقد اتضح الأمر من خلال إشراك أساتذة الأطوار الثلاثة بالتربية والتعليم في بعض الجوانب البيداغوجية التي تحتِّم على الأستاذ تأهيلاً ذاتياً لمواكبة التطورات والتغيرات التي طرأت على بيئته المهنية، فأضحى الأستاذ مطالباً بتعلم برامج الإعلام الآلي خصوصاً تلك البرامج التي تتعلق بأداء مهمته البيداغوجية يومياً كما الحال مع برامج ال L'Exele ،LeWord ،LePowerPoint ،L'Adobe.

ورغم القرار الذي اتخذته وزيرة التربية الوطنية **نورية بن غبريط** قبل نحو أربعِ سنوات بضرورة اعتماد "الأقراص المضغوطة" في تمدرس التلاميذ وتأكيدها على ضرورة الانتقال إلى التَّعليم الرقمي في الجزائر، يُعتبر خطوة جريئة ومتسرعة في الوقت نفسه بالنَّظر لجملة من المعطيات الموضوعية، إلا أنَّه يعتبر قراراً صائباً بل ومتأخراً بالمقارنة مع سيرورة التربية والتعليم الذي حققته المجتمعات المتقدمة.

ولا شكَّ أنَّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر قد أدركت حتمية التحول إلى التعليم الإلكتروني مستقبلاً وهذا ما تجلى من خلال القرارات الأخيرة للوزارة الوصية، بضرورة إشراك الأستاذ الجامعي في مخططات التعليم

[16] عائشة بوكريسة، مرجع سابق، ص12.

عن بعد، وهو ما يتجلى بشكل واضح في مشاريع التكوين التي فتحتها لصالح الأساتذة الجدد والقدماء على حد السواء؛ حيث يستفيد الأستاذ الموظف حديثاً من دروس وحصص منوَّعة – بما فيها دروس ترتبط بتكنولوجيا الاتصال والتعليم الرَّقمي – لمدة سنة كاملة، قابلة للتجديد في حالة الإخفاق، كما يستفيد الأساتذة القدماء في مناصبهم من دورات تكوينية غير منتظمة تبرمجها رئاسة الجامعة، بما يتوافق مع برنامجها وإمكانياتها البشرية – التأطير – واللوجيستيكية.

قائمة المراجع والمصادر:

1_عامر خضير الكبيسي وآخرون، دراسات **حول التنمية المستدامة**، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2015،

2_جامعة الملك عبد العزيز، **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول**، سلسلة دراسات نحو مجتمع المعرفة، مركز الانتاج الاعلامي، الاصدار 11، جدة.

3_ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير لاستراتيجية الامم المتحدة الاقتصادية لاوروبا للتعليم من أجل التنمية المستدامة**، 2005.

4_منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **التربية من أجل التنمية المستدامة كتاب مرجعي**، 2013،.

5_الياس سالم، ام السعد سراي، **نظم تطبيق إدارة الجودة الشاملة وآلياتها في التعليم العالي في ظل التنمية المستدامة**، منشور في كتاب المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016.

6_محمد بطاز والفقهاء عصام نجيب، طرائق التعليم عن بعد وأساليبه.

نقلاً عن:عقيلة أوطيب، **التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في التعليم – دراسة وصفية تحليلة للتعليم عبر الانترنت –**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر (غير منشورة)، الموسم الجامعي، 2007/2006.

7_يعقوب بن الصغير، مداخلة مقترحة حول **إشراك الأستاذ الجامعي في مشروع التَّعليم عن بُعد– الخطة التكوينية البيداغوجية لأساتذة جامعة قسنطينة 3 أنموذجاً**– المزمع المشاركة بها في الملتقى الدولي الأول حول هندسة التكوين في منظومة التعليم الإلكتروني، بجامعة التكوين المتواصل، بالتنسيق مع مخبر الهندسة البيداغوجية الحديثة في التعليم والتكوين المتواصل، يومي 25 و 26 فيفري 2019، الجزائر العاصمة.

8_محمد مدني زكري وآخرون، التأهيل التربوي للتمدرس الجامعي، دراسة ميدانية لجامعة الملك فيصل،

نقلاً عن:منية حواس، **الأستاذ الجامعي والقراءة، دراسة مسحية تحليلية لعينة من اساتذة جامعة الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر (غير منشورة)، الموسم الجامعي، 2005/2004، ص 59.

9_عائشة بوكريسة، **تكنولوجيا التعليم من أجل التنمية المستدامة في الجزائر** : ماهو المستقبل الذي نريده للتعليم بين توجيهات وزارية وتطبيقات عملية، منشور في البوابة الوطنية للمجلات.